

برئاسة رئيس المؤتمر

اللجنة العامة وأحزاب التحالف يناقشون المستجدات في الساحة ونتائج زيارة مجلس الأمن

نرفض استمرار التمرد
على قرارات رئيس
الجمهورية الخاصة
بهيكله الجيشادانة محاولة رئيس الحكومة
اقصاء نائب وزير الاعلام من
حضور اجتماع مجلس الوزراءالترحيب بعودة
القياديين أبو
راس والعلمي
الى أرض الوطنلن نسمح بالتدخل في
شئون المؤتمر وحلفائه
من أي طرف كان

الوطني وتطاولاً على صلاحيات رئيس الجمهورية كون نائب وزير الإعلام معين بقرار رئيس الجمهورية وليس موظفا عاديا.

وجددت اللجنة العامة وأحزاب التحالف الوطني التزام المؤتمر وحلفاؤه بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزممة مشددين على ضرورة تنفيذها بشكل كامل وبدون ألتناقص أو ألتناقية. كما جدد المؤتمر وحلفاؤه مساندتهم للأخ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية وما يتخذ من قرارات، رافضين التمرد والألتفاف على قرارات إعادة هيكلة القوات المسلحة.

ورحب المؤتمر وحلفاؤه بزيارة أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى اليمن مشددين على ضرورة الأستفادة من هذه الزيارة في دعم العملية السياسية بما يخدم أمن وأستقرار ووحدة اليمن. وعبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عن رفضهما الكامل لأي تدخل في شئون المؤتمر الشعبي العام وحلفائه بأي شكل من الأشكال من قبل أي طرف من الأطراف.

هذا وقد صدر عن الألتفاف البيان التالي:

عقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب التحالف الوطني إجتماعاً مشتركاً الأربعاء برئاسة الزعيم علي عبد الله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام وقف أمام المستجدات السياسية على الساحة الوطنية وفي مقدمتها زيارة أعضاء لجنة الأمن الدولي إلى بلادنا الأسبوع الماضي. وفي بداية الألتفاف رحبت اللجنة العامة وقيادة أحزاب التحالف الوطني بعودة الشيخ صادق أمين أبو راس الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام والدكتور رشاد العلمي عضو اللجنة العامة للمؤتمر من رحلة أستكمال علاجهما جراء إصابتهما في حادث تفجير مسجددار الرئاسة الارهابي في جمعة اول رجب الحرام الموافق الثالث من يونيو العام ٢٠١١م.

ودان المؤتمر الشعبي العام وحلفائه محاولات رئيس الحكومة محمد سالم بأسندوة إقصاء نائب وزير الإعلام عبد محمد الجندي من حضور إجتماعات الحكومة في حال غياب وزير الإعلام ، وأعتبر ذلك التصرف خرقاً للوفاء

في بيان مهم للمؤتمر وأحزاب التحالف

المؤتمر يستنكر الأساليب التآمرية لقيادات المشترك لعرقلة التسوية

زيارة أعضاء مجلس الأمن ايجابية وتعكس تقديراً دولياً وحرصاً على دفع التسوية

التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء غير مسئولة وتهدد التوافق

نأسف لتلكو المشترك من تقديم اسماء ممثليهم الى مؤتمر الحوار

عادل وبما يفيضي إلى معالجة المشاكل الناجمة عنها بشكل جذري.

-يعبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عن رفضهم لاستمرار الحكومة في عملية الإقصاء السياسي لكوادر المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني من الوظيفة العامة بالمخالفة لقانون الوظيفة العامة والخدمة المدنية.

-يحمل المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه الحكومة والأجهزة الأمنية مسؤولية استمرار الانفلات الأمني في معظم محافظات الجمهورية، ويطالبون بسرعة إيقاف الانفلات والكشف عن نتائج التحقيقات في شحنات الأسلحة المهربة إلى اليمن من الخارج ومن يقف وراءها، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار بما يسهم في تهئية الأجواء لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني.

-يعبر المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه عن رفضهم للسياسات الاقتصادية الخاطئة والتي أدت إلى تفشي الفساد المالي وتكبيد خزينة الدولة خسائر فادحة، سيما فيما يتعلق بالمناقصات الخاصة بمشاريع الطاقة الكهربائية والتدمير الممنهج لهذا القطاع الهام من خلال عمليات التعيينات الحزبية، فضلاً عن عمليات التجنيد الحزبي خارج إطار القانون وبما يشكل أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة.

-يثمن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه جهود مجلس التعاون الخليجي وقيادات دوله وفي مقدمتهم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية وبقية قادة دول المجلس والامين العام للمجلس د. عبداللطيف الزباني في دعم جهود التسوية السياسية ويدعون مجلس التعاون للعب دور فاعل لدعم استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها المزممة.

قال تعالى: (فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ) صدق الله العظيم

صادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

صنعاء الأربعاء الموافق 13-30-2013م

قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وفقاً للمشروع المحال من رئيس الجمهورية إلى مجلس النواب، ويستنكرون المواقف المتشنجة لأحزاب اللقاء المشترك التي تعكس نوايا مبيتة لإحباط جهود التسوية السياسية والعودة بالأوضاع في الوطن إلى مربعها الأول. ويحملون أحزاب اللقاء المشترك المسؤولية الكاملة عن كل ما يترتب على ذلك من نتائج. ويدعون إلى تنفيذ ما تبقى من المرحلة الأولى للمبادرة الخليجية ومنها إخراج المليشيات المسلحة من العاصمة ونزع وبقية المدن، كما يدعون لاستكمال عملية إعادة هيكلة الجيش وتطبيق قانون التقاعد في المؤسسة العسكرية والأمنية لمن بلغوا أجل التقاعد وبما يسهم في تهئية الأجواء للحوار الوطني.

-إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الذين بادروا بتقديم التنازلات منذ بداية الأزمة السياسية وصولاً إلى تقديم تنازلات جديدة في إطار الحوار الوطني للتخضير للحوار الوطني، وأكدوا حرصهم على إنجاح مؤتمر الحوار الوطني وجسدوا التزامهم بذلك من خلال المبادرة بتقديم قائمة ممثلي المؤتمر وحلفاؤه إلى مؤتمر الحوار الوطني ليعبرون عن أسفهم من تلكو بعض الأحزاب في اللقاء المشترك في تقديم قوائمها ووضع الاشتراطات المسبقة والأستفزازية المستهدفة إعاقة الجهود المبذولة من أجل إنجاح مؤتمر الحوار الوطني والخروج منه بالنتائج المنشودة ويدعون رعاة المبادرة وأعضاء مجلس الأمن إلى ممارسة الضغط على تلك الأحزاب لتقديم قوائمها والتخلي عن نهج العرقلة للتسوية السياسية والحوار الوطني.

-يدعو المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه إلى حل القضايا المتعلقة بالمظالم في المحافظات الجنوبية بشكل

أن مواقف أحزاب اللقاء المشترك استمرت في فكر الإقصاء والفرض وأخونة الدولة، الأمر الذي يتعارض مع مبدأ التوافق الذي أسست عليه المبادرة الخليجية. كما أن رئيس الحكومة من خلال تصريحاته المتكررة وتصرفاته اللامسئولة لا يعبر عن موقف مجلس الوزراء بكامل أعضائه وإنما يعكس وجهة نظر طرف واحد وتجاهل للرأي الآخر في الحكومة، مما يهدد روح التوافق داخل المجلس والاستمرار في شراكة فعالة وإيجابية تخدم اليمن.

-إن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه يحملون رئيس الحكومة مسؤولية فشل الحكومة في أداء مهامها طبقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية وتجسيد تطلعات الشعب اليمني.

-إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني يؤكدون مجدداً رفضهم المطلق التدخل السافر في شئونهم الداخلية من أي طرف كان. مشددين على أنهم لن يسمحوا بأي محاولة من هذا النوع، ويستنكرون تلك الأساليب المستفزة التي دأبت عليها بعض قيادات أحزاب اللقاء المشترك والتفسيرات الاعتسافية لنصوص المبادرة الخليجية وآليتها المزممة والمعرقة لجهود التسوية، والتي تعكس تفكيراً سياسياً تأمرياً متواصل عبرت عنه تلك القيادات في كل مرحلة من مراحل الأزمة.

-إن الإيمان بالديمقراطية يتطلب الضرورة الاعتراف بحق الآخرين في الوجود والتعبير عن أنفسهم واختيار من يمثلهم بالطريقة التي يرغبون فيها ودون أي شكل من أشكال التدخل من أي طرف كان.

-إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني يعربون عن دعمهم لجهود رئيس الجمهورية من أجل إنجاز التسوية السياسية بما في ذلك إنجاز

نص البيان

بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم
(رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)

صدق الله العظيم

وقف المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمام التطورات في الساحة السياسية والوطنية التي كان آخرها زيارة وفد من مجلس الأمن الدولي إلى العاصمة صنعاء مطلع الأسبوع الجاري.

-إن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي وهم ينظرون بإيجابية لزيارة وفد مجلس الأمن أثناء زيارتهم لليمن والتي تعكس تقديراً دولياً وحرصاً على الدفع بجهود التسوية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزممة التي كان لقيادات المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه وفي مقدمتهم الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية والزعيم علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام الدور الرئيسي والفاعل في تبني التسوية

السياسية من خلال المبادرة الخليجية وآليتها المزممة، والتي استهدفت إخراج اليمن من أزمنته والحيلولة دون انزلاق البلاد إلى الصراعات. وفي الوقت الذي كان يفترض استغلال هذه الزيارة في دعم جهود التسوية السياسية والحفاظ على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، إلا أن المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه

فوجئوا باستمرار الإخوة في أحزاب اللقاء المشترك في عملية التآزم من خلال التصرفات المستمرة في اقتتال الأزمات وإثارة العراقل في طريق التسوية السياسية وآخرها البيان الذي حاولوا من خلاله نسف جهود التسوية وعكس رغبة المشترك في استمرار الأزمة السياسية والعودة بالصراع إلى المربع الأول وعرقلة التحضيرات الجارية لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

-وبالرغم من حرص المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه (وأعضاؤهم في حكومة الوفاق الوطني) على تجسيد روح الوفاق والمصالحة الوطنية خلال المرحلتين الانتقالية حرصاً على إنجاح المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزممة بما يسهم في تحقيق الانتقال باليمن من أجواء الأزمات إلى آفاق المستقبل، إلا

على رعاة المبادرة ومجلس الأمن الضغط
على الأحزاب المعرقة للحوارندعم جهود رئيس الجمهورية
لإنجاز قانون العدالة الانتقالية وفقاً
للمشروع المقدم للبرلمان